

هل حصل الأطباء على «حصانة»؟

«العدل» تطلب من القضاة عدم توقيف الطبيب بجرم يتصل بمهنته إلا بعد الاستعانة بخبرة طبية جماعية اختصاصية

تقيب الأطباء لـ«الوطن»:

كي لا يعاقب على خطأ قبل ثبوته

تقيب أطباء ريف دمشق:

تم توقيف العديد من الأطباء بشكاوى سابقاً وهذا يؤثر في سمعة الطبيب

محمد منار حميجو

أصدرت وزارة العدل تعميماً تضمن عدم اتخاذ أي إجراء بحق الطبيب ومنها توقيفه بالجرم الذي يتصل بالمهنة إلا بعد الاستعانة بخبرة طبية جماعية اختصاصية لتحديد سبب الوفاة أو الإيذاء المنسوب إلى الطبيب في معرض قيامه بعمله ليعلم على ضوء الخبرة اتخاذ الإجراء القانوني المناسب. وطلب التعميم (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) من جميع القضاة وخاصة قضاة النيابة والتحقيق مراعاة النصوص الخاصة في قانون التنظيم النقابي لنقابة الأطباء والمتعلقة في أصول ملائمة أعضاء نقابة الأطباء بجرم يتصل بالمهنة سواء لجهة إبلاغ النقابة أم لجهة حضور ممثل النقابة التحقيقات.

وأشار التعميم إلى أن هذه الإجراءات جاءت باعتبار أن مهنة الطب من المهن الإنسانية الاجتماعية غايتها وقاية ومعالجة المرضى من الأمراض كما أن توقيف الطبيب بسبب أخطاء منسوبة إليه نتيجة ممارسة المهنة له تأثير على سمعته، وإن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي وكذلك أيضاً من منطلق الحرص على سمعته الطبية السامية وممارستها.

وأكد تقيب الأطباء غسان فندي أن الهدف من هذا التعميم حماية الطبيب في عمله ومهنته السامية ولا يعاقب الطبيب مسبقاً على أي عمل أو خطأ قبل ثبوته وذلك حفاظاً من جهته وصف رئيس فرع نقابة الأطباء

على مهنة الطب والرسالة الإنسانية التي يحملها الطبيب، مشيراً إلى أن النقابة ليست ضد أن يعاقب الطبيب على تقصيره أو خطئه ولكن في حال ثبوت ذلك. وفي تصريح لـ«الوطن» بين فندي أن إبلاغ النقابة بالشكاوى ضد الطبيب لن يؤثر في عملية التقاضي لكن هذه الخطوة لحفظ كرامة الطبيب الذي يثبت عدم إراعاته، معرباً عن شكره لوزير العدل على استجابته وتطبيقه للقانون.



في ريف دمشق خالد موسى التعميم بأنه إنجاز لما له من آثار إيجابية من تخفيف الضغط النفسي والأعباء على الطبيب كما أنه نوع من الحصانة له حتى يستطيع أن يقدم الخدمة للمريض، مشيراً إلى أنه سابقاً كان توقيف الطبيب قبل صدور تقرير لجنة الخبرة الطبية له آثاره السلبية على سمعته ومهنته. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح موسى أنه سابقاً تم توقيف العديد من الأطباء نتيجة شكاوى مقدمة من مواطنين على وجود

أخطاء طبية، لافتاً إلى أنه بموجب التعميم الحالي فإنه لا يتم توقيف الطبيب إلا بعد صدور تقرير اللجنة الطبية المختصة، وسابقاً تم توقيف العديد من الأطباء بمجرد عودته للنقابة لأنه كان سابقاً عند عودة الطبيب يدفع على هذه السنوات ولكن لا تحسب من ضمن سنوات خدمته، وبالتالي فإن مشروع القرار يحتسب هذه السنوات من ضمن خدمته أسوة بالطبيب الغريب إضافة إلى العديد من مشروعات القرارات التي سوف يناقشها المؤتمر.

كما أنه من المتوقع حسب المعلومات أيضاً توقعات بزيادة راتب الأطباء المتقاعدين إلى ٨٠ ألفاً في مؤتمر النقابة غداً الخميس

خطر.. خطر!!

شركات صناعية كبيرة تتوقف عن العمل بسبب المازوت

حماة- محمد أحمد خبازي

أدى شح مخصصات حماة من المازوت لتوقف عدة شركات صناعية عامة عن العمل والإنتاج، على حين كانت منعكسات ذلك أكبر لدى القطاع الخاص، الذي أدى إلى توقف العديد من منشآته عن العمل، وإلى تعطيل العشرات من العمال وضياح فرص عملهم وكانوا يعيشون مع أسرهم منها. وبين المدير العام للشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة عبد الناصر المشعان لـ«الوطن» أن معمل صهر الخردة بالشركة، توقف عن العمل والإنتاج بسبب شح المازوت. وأوضح أن حاجة المعمل من المازوت شهرياً نحو ١٦٨ ألف ليتر.

وقد تم التواصل مع الجهات المعنية بالحفاظة والحماة، لتأمين المازوت للشركة، «وقد وعدتنا خيراً». وبين المدير العام للشركة العامة لصناعة الزيوت بحماة عبد المجيد اللقطة، أن العمل متوقف أيضاً للمازوت وقردها نحو ٧٥ ألف ليتر. وذكر أن الشركة، تعمل حالياً لمصلحة الغير، أي للقطاع الخاص الذي يؤمن حاجته من مستزمات العمل والإنتاج بطريقة الخاصة.

وشفى أن مبيعات الشركة تقتصر اليوم فقط على المخزون من الإنتاج. وبين المدير العام للشركة السورية للإسمنت، والعربية لصناعة الأدوات الصحية واليورسلان بحماة الطبيب

يوش، أن العمل بشركة الأدوات الصحية متوقف منذ ٤/١٨ بسبب ندرة المازوت اللازم للعمل والإنتاج. ولفت إلى أن حاجة الشركة من المازوت ما بين ١٧٠-١٨٠ ألف ليتر.

وأوضح أن حاجة الشركة من المازوت ما بين ١٧٠-١٨٠ ألف ليتر أيضاً. ومن جانبه كشف رئيس غرفة الصناعة بحماة زياد عربو أن معظم المنشآت الصناعية توقفت عن العمل

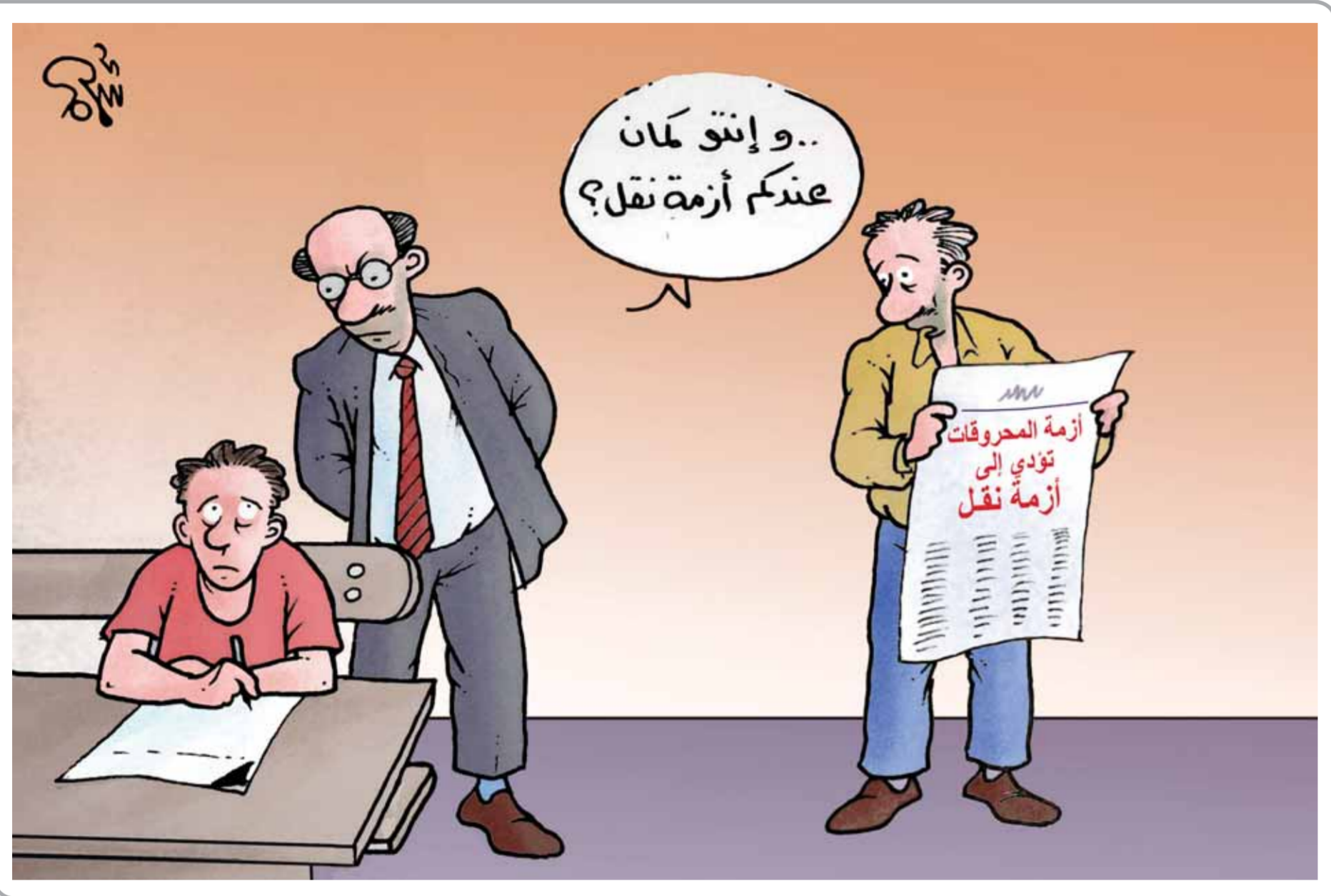
بسبب شح الكهرباء والمازوت، ولكنها لم تقدم بيانات بتوقفها عن العمل للفترة منتطرة الفرج القريب. وبين أن العديد منها يشتري المازوت بالسعر الحر من السوق السوداء، ومنها ما يعمل بنصف اردية فقط كي تغطي نفقاتها وتعمل أصحابها. وبين عدد من أصحاب المنشآت والمعامل الصناعية، أنهم يشترون المازوت بسعر ما بين ٤٥٠٠-٦٠٠٠ ليرة، وأن بعضهم اضطر لتسريح عماله لأنه لم يعد يستطيع تسديد أجورهم.

يذكر أن وزارة النفط أكدت لـ«الوطن»، في وقت سابق، أن انقراجات ستشهدهما سورية فيما يخص المشتقات النفطية من بنزين ومازوت وقيول، وذلك بعد وصول ناقلتي نفط محملتين بقرابة مليوني برميل من الخام إلى مصفاة بانباس ويده ترغيب حمولتهما.



باليوم. وأوضح أن كل التوجهات لتخصيص المازوت لحصاد الفحم وللجرارات لنقله إلى مراكز التسويق. وما يمكن توفيره يخصص للمشاقي والمخابز، وللنقل وإن كان بكمية أقل كي تبقى حركة النقل مستمرة، ولفت إلى أنه من المتوقع حدوث انفراج في الأسبوع المقبل.

يذكر أن وزارة النفط أكدت لـ«الوطن»، في وقت سابق، أن انقراجات ستشهدهما سورية فيما يخص المشتقات النفطية من بنزين ومازوت وقيول، وذلك بعد وصول ناقلتي نفط محملتين بقرابة مليوني برميل من الخام إلى مصفاة بانباس ويده ترغيب حمولتهما.



نقابة عمال النقل: هناك «تحيّز» لصالح بولمانات الشركات الخاصة بالمازوت

رئيس نقابة العمال لـ«الوطن»: مسؤولية الأزمة لا يتحملها السائقون

المحافظة وخاصة الموظفين منهم مع تأكيد قيام النقابة بوضع محافظ السويديا بحقيقة الوضع والظلم الذي لحق بجميع السائقين حيث تم الوعد بإعادة النظر بتلك المخصصات ومحاولة تحقيق العدالة بتوزيع المادة بين كل آليات النقل على ساحة المحافظة ولكل الخطوط.

بدوره أكد مدير مراكز الانطلاق في السويداء لؤي رضوان لـ«الوطن» ما جاء في كلام العريبي لافتاً إلى إدارة مراكز الانطلاق تقوم بإلزام كثير من سائقي سيارات الهوب هوب يومياً بالانزول إلى العاصمة وسيارتهم فارغة من الركاب فقط لتأمين نقل الركاب من مركز باب مصلى إلى السويداء متسائلاً من يقوم بتعويض خسائر أصحاب تلك الآليات من السائقين خاصة أننا علمنا أن كثيراً من

ركاب الشركات الخاصة التي تحصل على الحصة الأكبر من مادة المازوت يتم عودتهم إلى المحافظة عبر آليات النقل من مركز باب مصلى «فأين العدالة في ذلك». ورأى أن لجنة تحديد المخصصات من مادة المازوت لم تأخذ بالحسبان أن عدم حصول السائق على عمله وعلى معيشته وخاصة أنه ملزم بعمليات الإصلاح والتوسيع سواء إن عمل أم لم يعمل مطالباً بضرورة تطبيق العدالة بفضية توزيع المخصصات حسب الحاجة الفعلية لكل آلية مع عدالة المخصصة بين آليات النقل العامة وبين آليات نقل الشركات الخاصة على ساحة المحافظة.



أن كل آلية يعتاش منها أكثر من ثلاث أسر، هذا فضلاً عن عدم قدرتهم على القيام بأي عمل إضافي يحقق مردوداً إضافياً كنقل الركاب في الرحلات السياحية والمناسبات الأخرى بسبب عدم تخصيصهم بأي كميات على شركات البولمان التي حصلت على الحصة الأكبر من المادة. وأوضح العريبي أن ما يعانيه أصحاب آليات نقل الركاب الخارجية يندرج على جميع أصحاب آليات النقل الداخلية ضمن المحافظة من القرى والبلدات إلى مركز المدينة الأمر الذي أدى إلى حالة من الشلل في عمليات النقل على جميع الخطوط وأدى إلى تفاقم معاناة الأهالي على ساحة

السويديا - عبير صيموعة

باتت أزمة النقل على الخطوط الداخلية والخارجية العاملة في المحافظة واقعاً مفروضاً على أهالي السويداء جراء توقف عدد كبير من آليات النقل عن العمل بسبب خفض المخصصات من جهة وعدم تأمين الكميات الكافية يومياً من مادة المازوت من جهة أخرى.

واشتكى أصحاب سرفاقس وباصات من عدم وجود عدالة في توزيع المخصصات اليومية التي جرى تحديدها من لجنة المحروقات في المحافظة الذي أدى إلى عدم قدرتهم على العمل بشكل يومي واضطرابهم إلى تشغيل آلياتهم ليوم وتعطيل ليوم آخر ما حال دون تخديم الخطوط الداخلية في المحافظة.

كما أكد أصحاب الآليات العاملة على خطوط النقل بين السويداء ودمشق أن المخصصات اليومية التي جرى تحديدها من لجنة المحروقات والبالغة يومياً ٥٠ ليترًا للباصات الكبيرة سعة ٥٠ راكباً والباصات الصغيرة والسرفاقس بواقع ٣٠ ليترًا حالت دون إمكانية تحريك آلياتهم يومياً لحاجتهم إلى ١١٠ ليترات على أقل تقدير لضمان الذهاب والعودة لرحلة واحدة، مع عدم حسيان أي كمية إضافية لآلية من مراكز الانطلاق إلى قرأهم وبلداتهم خاصة، موضحين أن جميع أصحاب تلك الآليات هم بالأساس من قرى وبلدات المحافظة فضلاً عن عدم السماح لهم بالمبيت في مراكز الانطلاق بحجة الدواعي الأمنية، متسائلاً كيف يمكن لهم ضمن

تلك المخصصات الطائلة وغير المنطقية من تخديم خطوط النقل الخارجية في المحافظة والبالغ عددها أكثر من ٢٠٠ سيارة نقل في المحروقات والبالغة يومياً ٥٠ ليترًا للباصات الكبيرة سعة ٥٠ راكباً والباصات الصغيرة والسرفاقس بواقع ٣٠ ليترًا حالت دون إمكانية تحريك آلياتهم يومياً لحاجتهم إلى ١١٠ ليترات على أقل تقدير لضمان الذهاب والعودة لرحلة واحدة، مع عدم حسيان أي كمية إضافية لآلية من مراكز الانطلاق إلى قرأهم وبلداتهم خاصة، موضحين أن جميع أصحاب تلك الآليات هم بالأساس من قرى وبلدات المحافظة فضلاً عن عدم السماح لهم بالمبيت في مراكز الانطلاق بحجة الدواعي الأمنية، متسائلاً كيف يمكن لهم ضمن

ولجنة المحروقات المركزية بالمحافظة جراء